

تقرير

الاقتصاد السوري «يتباعد» جغرافياً: سوق ونموذج لكل منطقة

تحوّلت - كما يؤكد تقرير صدر أخيراً عن مركز دمشق للأبحاث والدراسات حمل عنوان «الأمن الغذائي في سوريا» - إلى «أسواق محلية ومناطقية، لكل منها محدّداته ومؤشّراته الخاصة، من حيث توافر المواد والمنتجات الغذائية والأسعار، ما جعل من إشكالية حلل جغرافية الاقتصاد السوري تطفو على السطح، وتثير سبلاً من التساؤلات عن نهج التوازن التنموي الجغرافي الذي كان سائداً قبل الأزمة». وهذا ما يشير إليه أيضاً الخبير التنموي ونائب رئيس الفريق التنفيذي للحكومة الإلكترونية سابقاً الدكتور محمود عنبر، «فالإقتصاد المنظم لم يكن يشكل تاريخياً أكثر من 30% من حجم الإقتصاد في سوريا، فقد كان هناك ما يدعى بالإقتصاد العشوائي، والذي يعمل خارج إطار القوانين التي تنظم العمل الإقتصادي، وذلك لأسباب أهمها قصور آليات تنظيم العمل الإقتصادي وفسادها».

ويضيف في تصريح لـ «الأخبار» أن «التبعثر الآن له أسباب أمنية في المقام الأول، لكنه بالنتيجة سيؤدي إلى تأثير أقل للجهاز الحكومي في رسم ملامح النظام الإقتصادي الجديد في كل منطقة».

اقتصاد التسويات

وفي انتظار تبلور حل سياسي للأزمة، فإن مواجهة ظاهرة التبعثر الإقتصادي، وإعادة الاعتبار للأنشطة الإقتصادية القانونية القائمة على الشفافية والوضوح ستكونان بمنزلة تحدّ للمحافظة على مؤسسات الدولة والانتقال بها إلى مرحلة إعادة الإعمار، إذ إنه يمكن، وفق ما يؤكد عنبر، «تحويل هذه المشكلة إلى فرصة في حال إجراء تغييرات واسعة في منظومة الحوكمة، فالمرحلة القادمة ستتميز بنوع من المنافسة بين النماذج الإقتصادية التي ستكون موجودة في كل من المناطق المختلفة، وإذا بقيت منظومة الحوكمة السورية الرسمية يخرها الفساد، فسيضمحل دورها في المستقبل المتوسط. أما في حال إعادة رسم الدور الحكومي بما يتناسب مع المتغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية، فمن الممكن أن تشكل منظومة الحوكمة الجديدة رافعة إقتصادية على المستوى الوطني».

مجموعات مسلحة، والقريبة من بعض الدول المجاورة. بدليل ما خلص إليه مسح السكان المنفذ عام 2014 من نتائج تتعلق بواقع الأنشطة المرتبطة بالحرب وانتشارها جغرافياً، حيث أكدت النتائج غير المنشورة أن تجارة المحروقات كنشاط جديد ينتشر في نحو 30% من المناطق السورية المدروسة، والتهرب ينتشر في 16%، وبيع المسروقات في 15%، وتوليد الكهرباء وبيعها في 9%، وتكرير وإنتاج المشتقات النفطية بطريقة غير نظامية في 7% مع الإشارة إلى وجود تباينات كبيرة في انتشار هذه الأنشطة على مستوى المحافظات والمناطق، فمثلاً تنتشر تجارة المحروقات في نحو 81% من مناطق محافظة إدلب ونحو 75% من مناطق الحسكة، فيما يسود التهرب كنشاط إقتصادي في نحو 44% من محافظة حمص، و30% من محافظة اللاذقية. واقع يُحمّل الباحث في المركز السوري لبحوث السياسات، الدكتور نبيل مرزوق، مسؤوليته لجميع أطراف الحرب، فيشير إلى أن «استمرار الصراع المسلح وتعدد الأطراف المشاركة فيه نشوء عدد من جبهات المواجهة، فيما بين الأطراف المختلفة ونشوء مناطق نفوذ اعتبر كل طرف أنها منطقة سيادته ومصدر قوته وتمويله في معظم الحالات». واعتبر في حديثه إلى «الأخبار» أن «انكفاء القوات النظامية عن المعابر الحدودية كان له دور كبير في تحويل تلك المعابر إلى مصادر تمويل للجماعات المسلحة التي تنازعت السيطرة عليها. فقد حرصت كل جماعة مسيطرة على منطقة أو محافظة على التحكم بالمصادر المحلية والموارد المتوفرة، بالإضافة إلى التحكم بحركة السلع والبضائع من وإلى المنطقة الخاضعة لنفوذهم، ولا يقتصر الأمر على المناطق الواقعة تحت سيطرة الجماعات المسلحة، فالمناطق الخاضعة لسيطرة النظام أيضاً خضعت لابتزاز أمراء الحرب».

لكنون نتيجة كل تلك المتغيرات في النهاية أن السوق السورية الواحدة والضغط عسكرياً والسيطرة على الأرض، وأن رهانه على تعدد جبهات الداخل غير مجد في ظل تسارع التطورات الميدانية والإنجازات التي يحرزها اليمينيون داخل الأراضي السعودية، فضلاً عن إشكالية الصواريخ الباليستية التي باتت تصيب قواعد ومطارات ومراكز إقتصادية بالغة الأهمية. يذكر أن أزمة الصواريخ باتت تتصاعد على الرياض في الأسابيع الأخيرة بعدما قصفت محطة لتكرير النفط في ينبع بصاروخ بعيد المدى، ثم قصفت أكبر قاعدة جوية في المملكة، في الطائف بعدة صواريخ دفعة واحدة. ومساء السبت الماضي، أعلن مصدر عسكري يمني فتح جبهة قتال جديدة ضد الجيش السعودي

ما باتت يفرقه المحافظات والمناطق السورية إقتصادياً اليوم أكبر بكثير مما كان يجمعها. فلكل محافظة وأحياناً لكل منطقة، إقتصادها الخاص المبتثق من رحم الحرب ومجرياتهما. إقتصاد تسيطر عليه أنشطة غير مشروعة قائمة على الربح وإهمال قيم العمل والإنتاج وهدر الموارد والثروات الوطنية

دمشق - زياد غصن

لم تعد إدلب خضراء كما كانت توصف قبل سنوات الحرب، فمدنها تحوّلت إلى مناطق حرة للبضائع والسلع التركية، ومحافظات الجزيرة الثلاث (الحسكة، دير الزور والرقة) التي كانت بمنزلة الخزان الاستراتيجي لغذاء 23 مليون سوري، غدت اليوم عاجزة عن إطعام ما تبقى من أبنائها المقيمين فيها، وصناعيو حلب الذين كان يخشاهم الشرق، تحوّل بعضهم إلى أصحاب بسطات وورش صغيرة، وبعضهم الآخر لم يجد أمامه من مخرج سوى الهجرة. حتى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة فقدت جزءاً كبيراً من هويتها وأنشطتها الإقتصادية لمصلحة ما بات يعرف بإقتصاديات العنف أو الحرب. فبعد ست سنوات ونيف من الكارثة، تكشف الخريطة الإقتصادية للبلاد عن إقتصاد «مبعثر» و«مناطقى» تتبدى ملامحه في الأسواق المتعددة والمستقلة عن بعضها البعض، وفي الأنشطة غير القانونية، التي تزايدت نسبتها إلى مرحلة أصبحت تمثل فيها العمود الفقري لاقتصاديات مناطق عديدة، ولا سيما تلك الخاضعة لسيطرة



ليس النهج الأفضل، واستفاد منه (القاعدة) بالحد الأقصى». وأضاف أن سيطرة (القاعدة) على إدلب «سوف تناقش مع الجانب التركي. وكما فعلنا في بعض المناطق وتمكّننا من إغلاق الحدود، نحتاج إلى شيء مشابه في إدلب».

إلى ذلك، اعترضت وزارة الخارجية التركية في بيان للمتحدث باسمها، حسين مفتي أوغلو، على تصريح مأكغورك، مجددة تأكيدها أن الدعم الأميركي لمنظمة «إرهابية» مثل «حزب الاتحاد الديمقراطي» لا يمكن تبريره بأي سبب. ولفت البيان إلى أن السفارة التركية في واشنطن ستوصل الاعتراض بشكل رسمي إلى السلطات الأميركية هناك.

(الأخبار)



سيكون لسقوط معسكر الجابري تداعيات على سير المعارك لمصلحة صماء

في المناطق الواقعة شرق جيزان، حيث نفذ مقاتلون يمنيون هجوماً مباغتاً على جبل العالي في منطقة الداير. وأكد المصدر، في حديث إلى «الأخبار»، مقتل عدد من الجنود السعوديين وجرح آخرين في العملية وإحراق عدد من الآليات. تأتي كل هذه التطورات عقب الخطاب الأخير لرئيس حركة «أنصار الله»، عبد الملك الحوثي، الذي أعلن فيه أن تصعيد قوى العدوان سيواجه بالتصعيد من الجيش اليمني و«اللجان الشعبية» إلى ذلك، حذرت «القوة البحرية» للجيش واللجان، تحالف العدوان، من «تحويل البحر إلى مواجهة»، مكررة في بيان أمس، أن «التصعيد سيقلبه تصعيد».

تتيح لها إدارة قواتها لتعزير وتأمين السيطرة على المنطقة، وتمكنها من توجيه نيرانها صوب أهداف جديدة، لعل منطقة الخشل وما يليها تكون اللاحقة لها تباعاً. وعن الخسائر التي تكبدها الجيش السعودي، يقول مصدر ميداني إن «أعداداً كبيرة من الجنود السعوديين لقوا مصرعهم... تقريباً نحو خمسين جندياً، إلى جانب إحراق عدد من الآليات والمدرمات ومخازن الأسلحة»، مشيراً إلى أن «الطيران السعودي شن عشرات الغارات الجوية بهدف إعاقة التقدم. وبعد إخفاقه في ذلك، قصف مخازن الأسلحة التابعة له».

وأثبتت الأيام الماضية أن الجيش السعودي بات فاقداً أي أوراق جديدة

معسكراً جديداً في الجابري عام 2010 عقب انتهاء الحرب السادسة التي سيطرت خلالها حركة «أنصار الله» على منطقة الجابري. لذلك، سيكون لسقوط معسكر سعودي بهذا الحجم الكبير تداعيات على سير المعارك ستصعب في مصلحة صنعاء إذا استمر تغيير المعادلات على هذا النحو.

ووفق المتابعة، نجحت القوات اليمنية في تجاوز التحصينات والخطوط الدفاعية للجيش السعودي والوصول إلى العمق، ما يضمن تأمين كل الإنجازات السابقة في المنطقة، وذلك استعداداً لخوض مرحلة جديدة من الردع معزولة كلياً عن المراحل السابقة وتأثيراتها. كما أن ما حدث منحها مساحة واسعة